

البدائع التي **سئل** في امر ولد مات مولاهما هل تقف بموته من كل
 ماله ولا تقف لدينة **الجواب** نعم والمسئلة في التوبير والدرر والاشياء
سئل في الامة اذا ولدت من سيدها سقطا ظهر بعض خلقه فهل
 تقف به امر ولد ولا يجوز له بيعها **الجواب** نعم ونقل الاول في التوبير
 في الحصى والثانية منه في الاستيلاء **سئل** في معتقه مات سيدها
 عن بنته واخته الشقيقة وابنته العصا فهل يتقبل ولا وجها
 لابن العم المصيبة **الجواب** نعم والمسئلة في الولاية من المتوفى **سئل**
 فيما اذا بن عبد زيد فآخذه كعبر واشهد انه اخذه لم يرد له لولا
 ثم اتى من يده بعد الاستيلاء المذكور فهل لا يصح **الجواب** نعم
 والمسئلة في التوبير وترحه **سئل** في امرأة مرضت جارية فيها
 فقالت لغيرها ان ماتت هذه الجارية من مرضها المزبور فهل
 حرة ثم توفيت من مرضها المزبور وترجع انها عتقت بذلك فهل
 لا تقف **الجواب** نعم وان اصاق الي ملكه بان قال ان ملكك فانت
 حرة والي شرط كقولك لعبدك ان دخلت الدار فانت حرة فانه يصح
 ويقع العتق اذا وجد الشرط بحر **سئل** في رجل تزوج عبده من
 امته الجارية في ملكه ثم ولد لهما ابن فهل يكون **سئل** في **الجواب**
 نعم **سئل** في الاب هل يملك اعتناق جارية امه الصغار ولا
الجواب قال في المبسوط لا يملك الرعي اعتناق عبده الصبي
 ولو على مال ولا يبيعه من نفسه وكذا الاب لان الاعتناق
 اضرار بمحض بالصغير قلت وكونه على مال ليس الاجل من العتق
 للعبد مديونا بعد العتق ويبيعه من نفسه اعتناق على مال
 ولا يجوز كل منهما ادب الاوصيا من فضل الاعتناق **سئل** في مملوك
 اشتراه زيد من سيده ولم يشتري المملوك وذهب به متقاد
 للرق واستخدمه المشتري سنين في ادعيته ادعي المملوك انه
 حر الاصل واقام بيته عادلة تشهد له بما ادعاه فهل يقبل

بينته ويقضى بموجبها **الجواب** نعم حيث انقاد للرق لا يقبل قوله
 الا بغيره ان شرطي كما صرح بذلك في الزاوية وغيرها **سئل** في رجل
 اعتق عبده لا صحته فبجاء الذي بينه وبينه شرعية بماتت عن ورثة
 زاعمين انه لم يبع عتقه لكون بيده لم يكت به صك بالعتق فهل
 يكون الاعتناق صحيحا ولا عبرة بزعمهم **الجواب** نعم **سئل** في رجل
 اعتق عبده بغير الذي بينه وبينه شرعية والآن يريد بيعه زاعما
 انه كان مديونا عند عتقه فهل العتق صحيح ولا عبرة بزعمه
الجواب نعم والعرف كما اعلم **كتاب الامان والندوة**
 قد منا في كتاب الطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الخلف
 بالطلاق فلترجع هناك **سئل** فيما اذا استطلق بعد استيفاء
 زيد من ذنبه وحلوا بالله تعالى لا يقبله وان فعله يكون ذنبه
 كما فرغ ففعله فهل عليه كفارة يمين اولا وهل يكره بذلك اولا
الجواب اما الحلن بالعهة فما فيه كفارة يمين اذا فصل المملوك عليه
 واما تطبيق الكفر بالشرط فيمين كما مر جوابه في كتاب الامان
 واما الكفر فلا يصح انه لا يكره ان كان لا عبده في اعتماده انه
 يمين وعليه كفارة يمين وان كان جاهلا وعبده انه يكره عبادة
 الشرطية المستقبل بغير رضاه في الكفر وعليه تجديد الاسلام
 والكفاح كما صرح بذلك في التوبير وترحه والدرر والعموم
 وفي التخصيص والمزيد المختار والفتوي في جفت هذه المسائل
 ما اختاره شمس الائمة السرخسي ان نظر ان كان الخالق
 يعتقد ان يمثل هذا اليمين كاذبا كقر بغيره ولا فلا ان الاقرار
 عليها يكون رضيا بالكره انتهى وفي المختار والذخيرة الفتوي
 على انه ان اعتقد الكفر بغيره بغيره والاقولا انتهى وانتي بذلك
 شيخ الاسلام عياقندي **سئل** في رجل اشهد عليه
 انه ان اخذ بنته من جدها يكن له ذمته لمطبخ والي البلدة

على كتابه

بمنه